هديتا المقتطف سنة ١٩٣٨

صقر قريش

تأليف الاستاذ علي ادهم

دراسة لحياة الامير عبد الرحمن الاول الملقب بالداخل مؤسس الدولة الاموية بالاندلس وقد نهج المؤلف في كتابة هذا الموضوع منهجاً موفقاً عصرياً فذكر حياة وتاريخ وسيرة الامير عبد الرحمن ورحلتهُ الى افريقية ويأسهُ من تأسيس ملك بافريقية ثم دخوله الى الاندلس وأعمالهُ المجيدة فيها ونتفاً من أشعاره وقدرته الخطابية وقوة عزيمته

١٣٠ صفحة كبيرة — ثمنهُ ١٠ قروش مصرية يضاف اليها أجرة البريد

نواح جديدة من

الثقافة الاسلامية

١ — التصوير واعلام المصورين في الاسلام للدكتور زكي محمد حسن

٢ — تأثر الثقافة العربية بالثقافة اليونانية للاستاذ اسماعيل مظهر

٣ — الاثر العلمي للحضارة الاسلامية واعظم علمائها للاستاذ فدري حافظ طوقان

٤ — الصلات بين العرب والفرس وآدابها في الجاهلية والاسلام

للدكتور عبد الوهاب عزام — ١٦٧ صفحة كبيرة و١٦ صفحة بالروتوغرافور

ثمنهُ ١٥ قرشاً مصرياً يضاف اليها أجرة البريد

ملحوظة : ارسلنا هاتين الهديتين الى جميع مشتركي المقتطف الذين سددوا اشتراكاتهم لآخر ١٩٣٨

بادر الى تسديد اشتراكك تملك الهديتان مع شكرنا

مؤلفات الامير شكيب ارسلان

يسألنا القراء عن مؤلفات عطوفة العلامة الامير شكيب ارسلان وأين تباع، وها نحن نسردها فيما يلي ونذكر أثمانها:

	ص
٨٠ حاضر العالم الاسلامي بمجلدين ضخمين	١٥ آخر بني سراج في تاريخ الاندلس
٣٠ الحلل السندسية في تاريخ واخبار الاندلس	٨ الامام الاوزاعي
١٥ السيد رشيد رضا او أخاء اربعين سنة	١٢ اناطول فرانس في بلاده
١٠ أحمد شوقي بك او أخاء اربعين سنة	٢٥ تاريخ غزوات العرب وفتوحاتهم في أوربا
١٠ ديوان الامير شكيب ارسلان	١٥ تعليقات وحواشي الامير شكيب على تاريخ ابن خلدون

وهذه الاسعار غير أجرة البريد. وتطلب مؤلفات الامير الجليل من المكاتب الكبيرة في القطر المصري

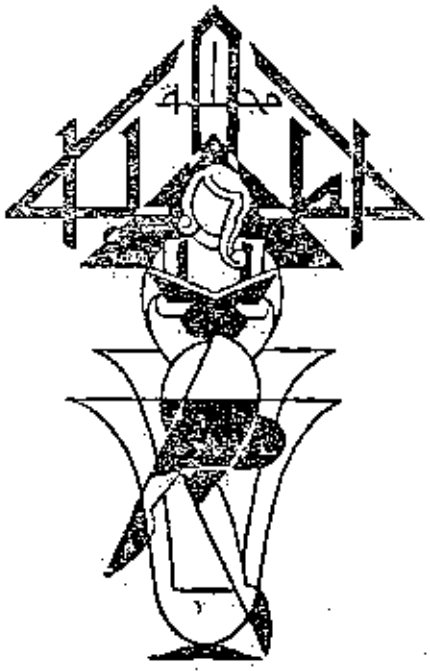

لا غنى ...
للسيدة في بيتها
والفتاة في معهدها
عن صديقتهما

الطالبة

مجلة شهرية

تبحث في شؤون المرأة والادب
والعلم والفن والرياضة
الاشتراك السنوي
عشرون قرشاً
الادارة — ٣ ميدان سوارس بمصر

آيات من التصوير الضوئي عثارة
من المعرض السادس الذي افتتح
في دار جمعية محبي الفنون الجميلة
بالقاهرة في ٢١ دسمبر ١٩٣٨

[تصویر بدیع الزمان]

غزالی

[تصوير بيج بمبي]

في هيرة

مولد الليل

[تصوير الدكتور أحمد موسى]

المقتطف

الجزء الاول من المجلد الرابع والتسعين

١ يناير سنة ١٩٣٩ — ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٥٧

الديمقراطية

في العصر الحاضر

موضوع الديمقراطية في هذا العصر، يشغل الافكار ويقلق النفوس ولا سيما نفوس الذين شبوا وترعرعوا على ان النظم الديمقراطية هي خير ما ابدعه الاختبار لتقيف الروح الانسانية والسمو بها، ولتنظيم المجتمع وسياسة شؤونه، او هي خير حلّ عرف حتى الآن لتلك المشكلة الاساسية في تنظيم الجمعية السياسية، مشكلة احكام التوازن بين السيادة والحرية. فنحن عندما نلتفت يمنةً ويسرة نجد ما يحيرنا من انقسام وتخاذل وجدل في ناحية يقابلها حزم وقصد واتحاد — او ما يبدو اتحاداً — في الناحية الاخرى. هذا الصراع بين الدول التي لا تزال آخذة بنظام الحكم الديمقراطي والدول التي عدلت عنهُ الى مبدإ الزعامة، يدور على مطامع مادية خاصة بالحدود الجغرافية والقواعد العسكرية والمصالح الاقتصادية — يسمو شأنها او يقل — ولكنهُ يبدو لنا صراعاً بين نظم الحكم نفسها. فيقف بعضنا من هذا الصراع موقفاً تمليه علينا نزعاتهُ الخاصة فيحكم حكماً جاسماً لا رادّ لهُ بصلاح هذه وفساد تلك، وبعضنا يقف محيراً يبحث ويتأمل في مزايا هذه النظم ومساويها ويحاول ان يوازن، لعلّهُ يخرج من الموازنة برأي مستقيم

الآن الانتصارات الباهرة التي احرزتها الدول الآخذة بمبدإ الزعامة في حلبة السياسة والحرب او التهديد بها في العهد الاخير، والنكوص الذي باءت به الدول الاخرى، يحملان كل من يتصدّى لبحث الديمقراطية في هذا العصر على ان يتروّى قبل الاقدام، لان كل بحث من هذا القبيل

يقتضي من صاحبه خلتين على الاقل : خلة الشجاعة وخلة التأني

أما الشجاعة فلأن كل كلمة تقال دفاعاً عن الديمقراطية تضع قائلها في هذا العصر في منزلة المدافع عن حقوق الملوك لمنزلة إبان ثورة الثورة الفرنسية في مختتم القرن الثامن عشر فيرمى بكل محبر من القول . ذلك ان الديمقراطية تبدو الآن في حالة جزر بعد مدّ طال قرناً ونصف قرن في طورها الحديث . واذا كان من غير العجيب ان نسمع من زعيم الكتائب السود ان الفاشستية أخذت تدوس بقدميها جثة الحرية الميتة، فالعجيب ان نرى رجلاً كلستر ولز الكاتب الانكليزي يعلق كل امله في مستقبل العالم بقيام فئة من رجال العلم والصناعة على ادارة شؤون البلدان كما تدار الشركات الكبيرة — وهو ما يعرف في الولايات المتحدة الاميركية بالتكنوقراطية — وقد بسط رأيه هذا في غير واحدة من قصصه الاجتماعية ولا سيما قصة « عالم وليم كليسولد » . ولا يقل عنه عجباً برنارد شو الكاتب الاشتراكي عندما يشبه الانسان بسمك الاغوار ، اذا ارتفع من النور الى السطح انتفخ حتى ينفجر . كذلك الانسانية في رأيه لا يمكن أن تسودها المساواة ولا بد من بقاء الطبقات فيها على تفاوت دائم بينها . بل العجب من قول شو وولز ، قول ومن انجيل ، ذلك الاشتراكي الصميم ، الثائر على الاستبداد ، المناوىء للطغاة ، فانه يقول على ما روى الاستاذ كاتلن ، انّ صوت الشعب هو صوت الشيطان

فالاصداء تتجاوب من روما الى برلين الى موسكو الى طوكيو الى بعض زوايا باريس ووارسو وبوخارست وغيرها، بان القضاء على الديمقراطية ، هو الخطوة الثانية لتأمين الحضارة في العالم وهو متناقض لصيحة ولسن في اثناء الحرب العالمية عندما قال ان القضاء على الروح العسكرية هو الخطوة اللازمة لتأمين الديمقراطية في العالم . فالديمقراطية في روعهم وهمٌ من أوهام الاحرار . وزبية الحرية قد أسلمت الروح واقتنت جثتها . لذلك كانت الشجاعة لازمة لمن يتصدى للدفاع عن الديمقراطية ، لان من يدافع عن شر زائل — والديمقراطية في عرفهم هي هذا الشر — مرميٌّ حتماً باحدى اثنتين إما أنهُ مصابٌ في عقله وإما إنهُ رجعيٌّ خطير

اما التأني فلا بد منهُ ديدناً للباحث في هذا الموضوع . لان الصراع بين نظم الحكم في البلدان التي نصفها بالدكتاتورية ، ونظم الحكم في البلدان التي جرينا على تسميتها الديمقراطية، صراع عنيف شامل يتناول نواحي المشكلات السياسية الدولية، ويزج في دردوره بأقطاب الحكومات، ثم لا يتعفف عن تشريح كل ما يتعلق بالكرامة الانسانية في ظل النظامين مما يتصل بأعرق النزعات الروحية والاجتماعية . فكل اشارة غير قائمة على التجرد عن الهوى والتأني في الحكم يبرم بها هؤلاء وأولئك ، ولا سيما اولئك لان البحث والمناقشة والموازنة لا مكان لها في فلسفتهم

ثم من نحن حتى نتصدى للحكم ! ولست اوجّه هذا السؤال باعتبار اننا في الشرق دون اهل الغرب لا نستطيعهُ، بل اريد ان الباحثين في الشرق والغرب جميعاً عاجزون عنهُ . تنظم الحكم

سواء أكانت ديمقراطية أم دكتاتورية، مظهر من مظاهر الاجتماع والاقتصاد وثقافة الروح والذهن، والحكم الفاصل في مصيرها غير ميسور لمن يكون مشغولاً بحسناتها او سيئاتها. انما الحكم للزمن والتاريخ عند ما تنظر الحوادث وملابساتها وآثارها نظراً استعراضاً. فاذا اشتط الباحث في هذا البحث الدقيق، وتنكب جادة التأني وغلا في القول، تأييداً لهذا او ذاك، او تجريحاً وهدماً، كان مصير كلامه على الغالب من أذن الى الاذن التي تقابلها

وقبل أن أمضي في البحث الى قلب الموضوع أريد ان أقول انني لا أعتقد ان الديمقراطية هي النظام الكامل لحكم الشعوب. وسنشير الى نقائصه بغير رحمة ولا هوادة. وانما المسألة التي أمامنا ليست هل النظام الديمقراطي هو النظام الامثل، بل هل هو أقرب الى النظام الامثل من النظم الأخرى المقترحة او لا؟ فكثيرون من المصلحين ينسون احياناً انهُ لا يكفي ان تؤدي اصلاحاتهم الى ازالة الشرور والمساوئ القائمة بل يجب ان ينظروا ايضاً الى ما قد ينبت في ظل النظام الجديد المقترح من شرور قد تكون أفدح من الشرور المزالة.

وللديمقراطية معانٍ كثيرة الا أنا سنستعملها في هذا البحث بمعنى النظام السياسي الذي أفضت اليه فكرة سيادة الشعب، فهي النظام النيابي. والمجالس النيابية قائمة على فرضين، أولهما انهُ من حق كل فرد وكل جماعة او طبقة اجتماعية ان تطالب الحكومة بتحقيق مطالبها جهد المستطاع، وثانيهما ان البحث خير طريقة لتدبير شؤون الانسان لان العقل أفضل أداة كشفها الانسان لتبين الصالح والطالح، كما تبيَّن لهُ الصائب والخاطئ، بوجهٍ عام

وليس ينكر ان المجالس النيابية في البلدان الديمقراطية تقترب احياناً من الصورة المخزية التي يرسمها لها خصومها: خطبٌ طويلة مملة، فيها ثرثرة، وفيها جهل، وفيها غرض، وفيها تحزب حتى ليسأل الباحث عندما يسمع او يطالع بعض هذه الخطب، أحقيقة أصاب هؤلاء قسطاً من التعليم. الا أنا بعد لأي، اسأل، هل هذه الصورة تمثل النظام نفسه كما يجب ان يكون، أو هي تمثله في حالته الحاضرة الناقصة وتصف الرجال الذين يشغلون مناصب معينة فيه. والجواب بالنفي عن الشق الاول وبالايجاب عن الثاني. فالانقلابات الشعبية التي وقعت في بعض البلدان وأفضت الى قيام الحاكمين بأمرهم فيها انما وقعت لان الشعب ثار على طمع القائمين بالامر وجهلهم. وفي هذا دليل على ان الانتخاب العام، والاعراب عن مشيئة الشعب بواسطته لا ينجح حتماً، كما يزعم خصومهُ، الى اختيار المشرعين الجهلة الطامعين. والنواب الذين هذه صفاتهم ليسوا جزءاً اساسياً من النظام التشريعي الديمقراطي. انهم في منزلة ندماء الشرّ عند الملوك، ومشيري الخطاء عند الطغاة

ومما يستوقف النظر، ان كل حركة معادية للديمقراطية في هذا العصر، تتجه خاصة الى إنكار مبدإ العقل. فدعاة الملكية في فرنسا يريدون ان يحلوا محل العقل، ما يطلقون عليه

النزعة اللاتينية ، او — التقليد اللاتيني — حتى يحتكموا اليه عندما يحزب الامر وتتوعّر الطريق . والفاشستيون الايطاليون ، يتغنون بروح الامة ، والوطنيون الاشتراكيون بالذات العنصرية ، والشيوعيون بمصالح العمال الاقتصادية . وكل محكمة من هذه المحاكم هي مجلس قائم على غير العقل . وكل منها فوق النقد . ثم يقوم فرد يزعم انهُ لسان هذه النزعة او تلك الروح او تلك الذات . وانهُ لمن العجيب وقد انقضت ثلاثة قرون من البحث العلمي ، أسفر خلالها انطلاق روح النقد عن اعظم النتائج ، أن نجد في هذا العصر من يعتقد ، ان في الوسع الوقوع على شخص فرد ، يتركز في شخصه كل العلم والحكمة والعدل ، حتى يصح ان تطلق قوتهُ السياسية من كل قيد ، وترفع فوق كل بحث

***

من وجوه النقد التي توجَّه الى المجالس النيابية ، انها « جماعات مناظرة » . وهذا ما يسلم به الديمقراطيون انفسهم . لانهم لا يجدون ثناء أعظم من هذا الثناء . فعندهم انهُ يدور بين مشروعات القوانين ، مشروع يجب ان يقر بغير بحث ومناقشة . اذ ان نجد رئيساً لدولة ، او رئيساً لوزارة ، او عضواً في مجلس نيابي ، بلغ من الكمال بحيث لا تكون آراؤه في غير حاجة الى التمحيص او التوضيح او النقد . وليس عندنا في ما نعرفه من سير التاريخ ما يدل على ان هذا الرجل متاح . هل الناس احكم الآن ، او اقل اثرة ، او اشد تساهلاً ، مما كانوا في سابق العصور ؟

قلّبوا النظر في نواحي الحياة الاجتماعية ، تجدوا كل وجه من وجوه التعصب الاجتماعي التي عرفت في الماضي ، ومن اليقين ان الحاجة الى النقد في هذا العصر اعظم جداً منهُ في اي عصر سلف لما تحوكه الدعاوات المغرضة ، من عشاوات تلقيها على الأبصار والبصائر

من السهل ، ان ترفع الصوت بالتبرم والتذمر ، عند ما ترى عضواً في مجلس نيابي او جماعة من الاعضاء يقفون كالسد دون سير مشروع ما سيراً عاجلاً الى سجلات القوانين . ان التبرم بعمل هؤلاء قد يخيفهم لانهُ تهمة اجتماعية كبيرة توامها عرقلة اعمال التشريع . ولكنهُ في حدّ نفسه دليل على ضرورة العرقلة الى حد ما . لان كل مشروع صالح تقدمهُ الحكومة القائمة يجب ان يكون قادراً على الثبوت عند ما تثور حواليه اعاصير النقد . ولست اتصور احداً منكم يعتقد ان كلمة توضع في الفم او جرعة زيت خروع تفرغ فيه او سوطاً يلهب به الظهر دليل يقام على صحة او خطاء ، او نفع او ضرر . انها قد ترغم ولكنها لن تقنع

ومما لا ريب في ان بعض اعضاء المجالس النيابية في شتى البلدان يعتمد احياناً على حقه في حرية البحث لعرقلة مشروعات يعرضها خصومهم عرقلة غير مجدية ، ولكن يقابل هذا ان العرقلة انقضت في كثير من الاحيان الى نقد صالح استبعد كثيراً من وجوه النقص من القانون المعروض

أيجب ان نعتقد ان طغاة البلدان الدكتاتورية لم يخطئوا لمجرد أنهم غير مقيدين بمجالس نيابية او صحف حرة توجه النقد الى اعمالهم ؟

ثم هناك مأخذ آخر على الحكومات النيابية وهو ضعف كفايتها inefficiency وليس ثمة ريب في انهُ اذا طلبنا الكفاية وحدها ، وقدمناها على كل شيء آخر من شؤون المجتمع ، فالملك المطلق والزعيم الحاكم بأمره خير من الملك المقيد ورئيس الجمهورية . فارادة رئيس الدولة المقيد محدودة بالمجلس النيابي ، يناقشها ويؤخرها ويعدل فيها راجياناً بأباها . وهذا يفضي ولا ريب الى ضعف الكفاية . ففي زمن الحرب تقدم الكفاية على العدل . وليس بالشاذ ، ان يكون جميع الحاكمين بأمرهم ، او المتطلعين الى هذا النوع من الحكم ، يضربون على وتر « الخطر القومي » لكي يثيروا في اقوامهم ذلك الاحساس بالتضال الذي يقتضي تقديم الكفاية على العدل . فكل رجل عاقل يسلم بان يحكم حكماً مطلقاً عندما يعرض هو وجماعته لخطر داهم . والحاكمون بأمرهم يعرفون ذلك فيتفوقون عليه . ومع ذلك فالديمقراطية نفسها لا تحول دون هذه الكفاية إطلاقاً . فنحن نجد بلاداً ديمقراطية عريقة كالولايات المتحدة الاميركية تمنح رئيسها في زمن الحرب سلطة مطلقة . فالنظم الديمقراطية لا تحول دون الكفاية في الازمات والاوقات الاستثنائية

ولكن هل الكفاية هدف اجتماعي اعلى ؟ فنحن عند ما نبحثها ونحللها نجدها أخصر وأسرع طريق الى تحقيق رغبة ما . ان صاحب المصنع يعرف ما يريد وعلى مصنعه ان يخرج البضائع التي يريدها في أقصر وقت وبأقل ثمن . تلك هي الكفاية . الا ان الحكم على الكفاية نفسها يجب ألا يهمل ايضاً الغرض الذي تتجه اليه . ولا سيما في الشؤون الاجتماعية . فقد يكون صاحبنا سكيراً كفوءاً . او لصاً كفوءاً . ولكن الكفاءة مقياس لقيمة الاسلوب . وليست بحال ما مقياساً لقيمة الهدف . فصاحب المصنع يريد سيارات او أحذية او غازات حربية ، فيسير في صنعها على اكفأ اسلوب بغير نظر الى هل هذه السيارات او الاحذية او الغازات الحربية مفيدة او ضارة ، الا من ناحيته الخاصة اي ناحية الربح المادي

أما رئيس الدولة فعليه ان ينظر في الأهداف . وان يقيس قيمتها من الناحية الاجتماعية القومية . والهدف الاعلى الذي يتطلع اليه هو العدل . فالكفاية ، مهما تبلغ من التمام ، لا تسوغ كونها كفاءة في سبيل هدف غير عادل . لذلك لا يمكن ان يحكم على الحكومة من هذه الناحية ناحية الكفاية ، كما نحكم على مصنع او متجر . وكل تمثيل منتزع من ميدان الاقتصاد تمثيل خاطئ .

ثم يأخذ على النظم الديمقراطية ان رجال المجالس النيابية أدوات تسيرها من خلف ستار جماعات منظمة من أصحاب المصالح الخاصة . هنا كتلة الفلاحين وهنا جماعة العمال وهنا مولو وول ستريت او السيتي أو البانك ده فرانس وغيرها . ولست أدري هل هذه الظاهرة مما يمكن

الاستغناء عنها أو لا. ولكنها على كل حال حقيقة واقعة على الغالب. الا ان علاجها ليس في الغاء المجالس النيابية؟ بل في الاعتراف بوجود مصالح متباينة وتدبير نظام يقبح لها ان تمثل جميعاً، بحيث يفصح أصحابها عما يريدون ويسعون الى تحقيقه بالاساليب المشروعة.

ان من يتأمل في علاقات البشر بعضهم ببعض يعلم انهُ حيث يجتمعان اثنان فهناك مصلحتان، وانهُ من المرجح ان تصطدم المصلحة الواحدة بالاخرى. ثم هو يعلم انهُ من المتعذر ان تحقق جميع هذه المصالح دائماً. بين مصالح المموِّلين والعمال اصطدام، وبين مصالح الدولة والكنيسة اصطدام، وبين مصالح اصحاب الارض وأصحاب المصانع اصطدام، وفي كل هذه الاصطدامات أما ان تنتصر المصلحة الواحدة انتصاراً تامًّا، وتخذل الاخرى خذلاناً تامًّا، واما ان يتفق الطرفان على حلٍّ وسط. ولما كانت الدمقراطية في رأي جميع الذين تعمقوا في درسها قائمة على التعاون، فعلى الدمقراطية ان تبحث عن الحلول الوسط في كل نزاع. ومن الواضح ان الحل الوسط لا يرضي أحداً تمام الرضا. لانهُ لا يحقق مطلب فريق تحقيقاً كاملاً. وهذا ما يندِّد به ممثلو الطوائف المختلفة التي لها مصالح معينة. فكتلة الصناع تعترض على نفوذ أصحاب المصانع. وهؤلاء يشكون سيطرة اولئك. والمستوردون يريدون ان تلغى الحواجز الجركية او ان تكون منخفضة. وأصحاب المصانع يريدون رفعها. صناع السلاح يرفعون صوتهم بالعقيرة على دعاة السلام الضعاف. والوالدون يجأرون الى السماء من صناع الاسلحة الذين يسمُّون بدماء أبنائهم. ضع الفلاحين في منصة الحكم، يوجهوا أعظم عنايتهم الى الريف. أحل المموِّلين محلَّهم تهمل العناية بالفلاح. جد بقول صناع الاسلحة، واذا أولادنا تحولوا طعماً للدافع، او حكم دعاة السلام، تصبح البلاد هدفاً سائغاً لاعتداء خصومها

ان الحكم الدكتاتوري، يسهل عليه ان يحل جميع هذه العقد، فيجبر بحلّه. فهو حكم جماعة واحدة، وباستئصالها الجماعات الاخرى او شلها او اخضاعها تحكم حكماً سداه الكفاءة ولحمتهُ النظام المستتب. ثم يعمد مفكروها الى اقامة الدليل على ان الجماعة الحاكمة هي الجماعة الاساسية في المجتمع، وعليها تتوقف حياة الجماعات الاخرى او هلاكها ومن هنا تنشأ فلسفة هذه النظم، وهي لا تعدو كونها قولاً يتجهُ قصداً الى تسويغ النظام القائم. والواقع ان طبيعة الاجتماع البشري وشؤون النظام السياسي يجعلان المهمة الاولى على الحكومة هي التوفيق بين اصحاب المصالح المختلفة. وذلك لا يكون بابادتهم ولا باعتقالهم. فهذه مهمة أساسها « العدل » وطريقتها « الحل الوسط »

ثم يؤخذ على النظم الدمقراطية أنها تتخذ من المساواة بين الناس مطية الى نفوسهم وأهوائهم وكلمة المساواة وان حلا رنينها في الاذن فلا وجود لها حقيقة في الواقع، وهذا القول فيه نصيب من الصحة. فقول الفرنسيين أبان ثورتهم ان الناس يولدون متساوين قول لا يقرهُ العلم

البيولوجي ولا العلم الاجتماعي ، فالناس مختلفون في ملكاتهم من يوم تكوّن نطفهم في ارحام أمهاتهم . ثم تزداد هذه الفروق ظهوراً بفعل البيئة الاقتصادية والاجتماعية . الاّ ان القول بسقوط مبدإ المساواة على اطلاقه يقتضي سقوط النظم الدمقراطية القائمة عليه ، قول فاسد ، لانهُ اذا انعدمت المساواة البيولوجية بين الناس، ففي البلدان الدمقراطية، حيث يعترف بالشخصية، مساواة في الفرص التي تتاح للفرد ، ومساواة في الحقوق المدنية وامام القانون ؛ وفي هذا — اذا صين وطبّق — ما يكفي مبدئياً لبروز الكفايات . ولست أنكر ان النظم الاقتصادية لا تزال على غير ما يرام ، كما انني لا أنكر ان النظم الدمقراطية مقصرة عند التطبيق عما يجب ان تكون — ولعلّ تلازم اشوء الدمقراطية الحديثة وقيام النظام الرأسمالي أهم مواطن الضعف في دليل المدافع عن الدمقراطية[1] — ولكنني أقول ان الامل في السير نحو الهدف المقصود ، في ظلال هذه النظم اكبر منهُ في ظلال اي نظام سياسيّ آخر عرفهُ البشر حتى الآن . ان الدمقراطية لا تقوم على مبدإ المساواة المطلقة بين الناس، بل على احترام ما بينهم من فروق ووجوه اختلاف

* * *

اذا نبذنا النظام الدمقراطي ، فماذا نحلّ محله ؟ ان الشعوب في هذا العصر مخيرة بين نظام الحكومة الدمقراطية ، وتدابيرنا الى نواحٍ من محاسنها ومعايبها . وبين نظام آخر قائم على مبدإ الزعامة او الدكتاتورية ، ولا يهمنا في هذا المقام هل الدكتاتورية شيوعية او فاشستية لان الخيار بين حكومة نيابية من ناحية ، وحكومة رجل فردٍ من ناحية أخرى، حولهُ جماعة من الانصار والمستشارين ، لا يرجع الى الشعب الاّ لتسجيل الموافقة على أعماله . فهو حاكم مطلق ، يشرّع بمراسيم . وقد مرّ بنا في عصور التاريخ المختلفة حديث ملوك وحكام مطلقين ، فني وسعنا ، ان نرجع اليه لنستخلص منهُ العبرة والارشاد

ولست اخال احداً منكم يعترض ، على ان الحاكم الحكيم ، الفاضل ، العادل — على ماوصفهُ الفلاسفة — جديرٌ بان يتقلد السلطة المطلقة، ويتسلّم مقدرات شعب بأسره . فحكمته وعدله يحولان دون خطاء أو جور على فرد او على طبقةٍ من الشعب . وفي صفحات التاريخ أسماء حكام لمعت حكمتهم وأضاء عدلهم دياجير عصورهم . ولكن من يضمن لنا قيام هذا الحاكم في شعب آخذ بنظام الحاكم الفرد ، سواء أولد الملك والحكم ام ارتقى اليه من عامة الناس

ومع ذلك نقول من الناحية الفلسفية والعملية معاً ، انهُ يستحيل قيام حاكم يبلغ من الحكمة والعدل مرتبة تنزههُ عن الخطاء . واذن فعليه — اذا شاء أن يحكم بأمره — الى يسكت الناقد الذي في وسعه ان يبين وجه خطاءه . وليس ثمة شعب بلغ من الانسجام مبلغاً محا الفروق بين

(١) استمرار هذا التلازم ليس محتوماً فالدمقراطية الانكليزية حولت جانباً غير يسير من رأسماليتها الى تراكية معتدلة

طبقاته وأزال كل باعث من بواعث الاصطدام بين شتى مصالحها . واذن فعلى الحاكم ان يعتقل ويني ويضطهد كل فريق من الشعب لهُ مصالح تصطدم بمصالح الفريق الذي ينتمي اليه او على الاقل المصالح التي يريد ان يغلبها عن اقناع او عن اتفاق . لان من القواعد التي استخلصها من دراسة تاريخ الحاكمين بأمرهم ، ان المهم في نظرهم ليس ان يكونوا على صواب ، بل ان تعتقد رعيتهم انهم على صواب . فأمير مكيافيلي لم يكن يخطىء لان مقرراته كانت تضع الحد بين الصواب والخطاء . القاعدة في البلدان الديمقراطية — او يجب ان تكون كذلك — انك اذا استطعت ان تقنع الناس بصحة رأيك فقد ربحت القضية . الاّ انّ الحاكمين بأمرهم يرغمون ولا يقنعون ، ولذلك يحكمون بما يقولون انهُ موافقة تامة فهم على ذلك أعظم الديمقراطيين !

ويرتد فريق من مؤيدي الحكم الدكتاتوري ، الى الحياة الاقتصادية ، يستمدون منها الدليل والاسناد ، لتأييد ذلك النظام من الحكم ، فيقولون ان في قدرة هذا النظام السيطرة على تنظيم الانتاج ، ويستشهدون بحالة الفوضى الضاربة أطنابها في ميادين الانتاج في البلدان التي مازالت آخذة بمبدإ الاطلاق او عدم تدخل الحكومة Laissez faire وكيف أفضت الى الازمة الاقتصادية التي أخذت بخناق العالم في السنوات العشر الاخيرة . وهو قول لا يستقيم على علاته . فالزعم ان هناك فيضاً في الانتاج نشأ عن عدم تنظيمه تنظيماً خاضعاً لسيطرة الدولة العليا ، وأفضى الى تدهور الاسعار وما تلاه من أزمة عالية ، لا يثبت على كثير من النقد . فمن المعترف به ان ملايين وعشرات الملايين من الناس ، لا يفوزون من وسائل الحياة الا بما هو دون سد الرمق ودفع البرد . فالقول بفيض الانتاج خطأ من هذه الناحية ، والايحاء باللائمة على فيض الانتاج خطأ كذلك ، وانما اللائمة تقع على الخطط الاقتصادية المغالية في نزعتها القومية ، التي أرهقت المبادل الدولي بالحواجز والحصص وغيرها من القيود التجارية والمالية ، وعلى أثرة المموّلين وطمعهم

نعم ان الحكومة الفاشستية استطاعت ان تبتدع طريقاً يبدو عليه انهُ طريق حسنٌ لتنظيم العلاقة بين المال والعمل ، ولكن امتحانهُ في احوال سوية من الحياة لم يتح بعدُ ، وكذلك سيطرت الحكومة النازية على المرافق الصناعية وأخضعتها لنظام عام ففازت فوزاً كبيراً في حذف كلمتي « التعطل عن العمل » من قاموس الحياة الالمانية الآن وأحلّت محلها كلمة « الحاجة الى اليد العاملة » . ولكن أيصح أن نتخذ من ذلك دليلاً على ان مشكلة الانتاج والعمل قد حُلّت ؟ أليست الحياة الاقتصادية الشاذة وصرف كل جهد من جهود الامة الى صنع السلاح ، دليلاً على اننا ما زلنا في حاجة الى الحجة البينة على ان الحكومات الدكتاتورية اقدر على حلّ مشكلات الانتاج من الحكومات الديمقراطية ؟

ثم هناك قول بان الديمقراطية أفلست افلاساً روحيًّا . يقول بذلك الملكيون الفرنسيون ، فيزعمون ان الفضائح المالية ، والادواء الاقتصادية ، والنفاق القومي ، والشذوذ الفني ، والاهمال

الديني ، كانت غير معروفة في عهد الملكية قبل الثورة ، بل كان النظام واحترامه يسودان المجتمع ، ويسيّران الرجال في سبيل الصدق والاستقامة ؛ الى ان عصفت بهم عواصف ١٧٨٩ ، ففتحت امام عيون الناس آفاقاً من السعادة الوهمية ، آفاق عهد يزول فيه الطبقات ويتساوى الناس جميعاً في مالهم وما عليهم. فاستهوت هذه الصورة مخيلات الشعب ، فانصرف عن ملوكه وأقبل على اوهام السلام والحرية والمساواة والاخاء فكانت الحرب الكبرى وفضيحة سنانسكي والفن التكعيبي الساقط والالحاد والمالية الدولية التي يقبض السامبون على اعنتها

وفي اقوال الملكيين الفرنسيين غير قليل من صائب القول . وان كان ربط المقدمات بالنتائج ، على هذا المدى البعيد من الزمن ، من أشق الامور . وليس ثمة ريب بان كل عاقل يريد النظام ولكن ما مداه ؟ وما ثمنهُ ؟ فاذا امتدّ النظام الى اصغر صغيرة في حياة كل منا بحيث يقتل روح الاقدام فحينئذٍ يجب ان نسأل اي ثمن ندفع . والواقع ان النظام امر نسبيٌّ . ولا يمكن أن يبحث منفصلاً عن الغرض منهُ . وكثيراً ما نخطىء نتظنهُ غاية في حد ذاته . وهو في الواقع لا يعدو كونه وسيلة الى هدف سام هو السعادة . ومما لا ريب في ان « التنظيم الاجتماعي » ذو قيمة عظيمة في حفظ السلام ، والسلام ركن لا يستغنى عنهُ في كل ابداع او نشاط انساني . والديمقراطية تعترف بالقيود اللازمة في حياة الفرد وحياة الجماعة. الاّ انهُ كثيراً ما تكون الدعوة الى التنظيم وسيلة ، لتحقيق اغراض أفراد من المتطلعين الى السلطان او المجد او الثروة

فالحاكم بأمره يجب ان يبدو في مظهر المصيب دائماً . وقد أشرت الى احدى وسائله في تحقيق هذا المظهر . ومن وسائله كذلك الدعوة الى الطاعة . فالطاعة — في رأيه — عقيدة يجب ان تبث . والمسوّغ الاكبر لبثها النظام الاجتماعي وحفظ كيانه . ولما كان النظام لا غنى عنهُ لانهُ يتيح للملكات الانسانية ، بيئة تستطيع فيها ان تورق وتزهر ، فالميل الطاعة كثيراً ما يلقى أنصاراً وأتباعاً . الاّ ان المجتمع الذي بلغت فيه الطاعة أقصى حدودها ، لا يعدو كونهُ ، مجموعة من آلات او دمىً تتحرك ، بلا ارادة او عقل ، ولا يحركها الاّ الشعور بوجوب الطاعة . ولعلّ خير ما يشبّه به مجتمع من هذا القبيل ، هو قفير النحل . ولعلّ قفير النحل هو أبلغ مثل على « الجهاز الاجتماعي » الذي يتوده النظام التام والطاعة لمقتضياته ، ولكنهُ جهاز لا يستطيع ان يبدع قصائد ولا ان يصنع أدباً ولا ان يصور صوراً ولا ان ينحت تماثيل ، فهو مجتمع لا علم لهُ ولا فلسفة ولا فن . فهل هذا غرضنا ، وهدفنا من الاجتماع البشري ؟

قد يذهب بكم الظن الى انني اعترض على فلسفة « القفير » من الناحية الاجتماعية لانني اؤمن بأسطورة « الفرد » على اطلاقها . فالفرد ، اذا نظرنا اليه على انهُ وحدة مستقلة الاستقلال كلهُ ، مكتفية بذاتها الاكتفاء كله ، مساوية المساواة كلها لغيرها من الوحدات ،

اسطورة ، قضى عليها علم الحياة ، ونشوء المجتمع الاقتصادي والصناعي . ولا فائدة من انكار اننا نعتمد على غيرنا في تعليمنا ومعيشتنا بل وفي أجسامنا نفسها ومثلنا الروحية . ولكننا مع ذلك لسنا أوعية تفرغ فيها هذه الكنوز المادية والروحية . وحياتنا ليست مقتصرة على الناحية السلبية . فنحن لا نستطيع ان نأكل طعاماً في مطعم اذا لم يكن في قائمته او موادهُ في مطبخه . ولكننا نستطيع ان نختار ما نستطيبهُ او يوافقنا مما هو معروض علينا . فاللاعب في ميدان كرة القدم ليس حرًّا في ان يسير بالكرة الى ما وراء هدف الخصوم ، ولكنهُ في الوقت نفسه ليس مجرد آلة لنقل الكرة من مكان الى آخر في الميدان وفقاً لقوانين الحركة . حتى في الجيوش ، حيث يقام أعظم وزن للنظام الدقيق ، لا يمكن ان يحسب الجندي آلة . وقوّاد الحرب يعترفون بأن صفة الاقدام ضرورية كصفة الطاعة . والواقع ان كل جماعة تأتلف أفرادها حول السعي لتحقيق غرض ما ، سواء أكان اللعب كان ذلك أم في السياسة أم في الفن ام في التربية ام في التجارة ، تجابهُ مشكلة أساسية هي اقامة الميزان بين الحرية والخضوع ، او بين الحرية والسلطة . وهذان اللفظان يبدوان متناقضين ، وهما متناقضان اذا طبقا على فرد واحد في وقت واحد في صدد واحد . واذن فليس في الوسع ان يكون الرجل منا مستقلاً وخاضعاً لسلطة أخرى في وقت واحد في شأن واحد . واما لا يجوز لأي رجل عاقل ان يحمل على الخضوع في جميع الاشياء مدى الحياة فيتحول عبداً ، ولا ان يكون مطلقاً في جميع الاشياء مدى الحياة فينقلب فوضويًّا . ولنتخذ مثلا على ذلك من ميدان التربية . فالمعلم يجب ان تطلق له الحرية في تدريس الموضوع الذي يعهد اليه بتدريسه ، على خير ما يرى ، ولكن عليه ان يقيد تدريسه ، بتدقيقه في تحري الحقيقة ، وبادراكه ان من حق الطلاب عليه ان تكون أقواله واضحة ومشوّقة

واذن فالحرية والنظام يتسقان . والقول بان الديمقراطية فوضى اجتماعية قول لا يستند الى أساس صحيح . خذوا مثلاً على ذلك الديمقراطية البريطانية ، فانها على الرغم مما يتطرّق الى حياتها من الاعمال الثانية ، ليست اكثر فوضى من فرنسا الملكية في القرن السابع عشر او اية دكتاتورية في هذا العصر . فكل حكومة قد تتساهل فتجنح ناحية الفوضى الاجتماعية او قد تشتدُّ وتغلو في حدّ الحرية وتغليب الطاعة والنظام الدقيق ، فتجنح الى الاستبداد . وليس هناك ريب في ان الحكومات الديمقراطية اقرب الى التساهل ، لانها توفيقٌ بين مصالح طوائف مختلفة ، بدلاً من ان تكون تغليب مصالح فئة ونحو مصالح الفئات الاخرى

إلاّ ان الديمقراطية لا يجب ان تلزم جانب الدفاع فقط . فالديمقراطية نظام للحكم وصورة للحياة تتلخص فيها اغلى ثمرات النضال الانساني منذ فجر التاريخ الى يومنا هذا . فيها تتجلى قيمة الحياة الانسانية ، وقيمة الكرامة الانسانية ، وقيمة الفكر الانساني . وهي قيم تتنافى والنظام المقابل

لها. فهي بهذا الاعتبار حامية سر الحضارة وحاضنتهُ . فعليها أو على أنصارها أن يناضلوا في سبيل تمكين قواعدها وأصولها في النفوس ، بالتعليم في المدارس ، والنشر في الصحف والكتب ، وفي المثل يضربهُ الاقطاب الافذاذ لمعاصريهم وللاجيال التي تلي . ليست الدمقراطية نظاماً جامداً ، بل هي سعي دائم الى مثل عالٍ من الحياة الانسانية ، فعلى المؤمنين بهذا المثل ألاَّ يتراخوا في الدعوة اليهِ بل وفي الكفاح في سبيله . فالنفوس عندما تتأصل فيها معاني الكرامة الشخصية ، وتتطبع بأسلوب العلم الحديث الذي يطلب الحرية المطلقة في البحث وريادة المجاهل الفكرية سعياً وراء الحقيقة، تستهين بالاهوال اذا اريد الحجر على حريتها ، او امتهان كرامتها

ايها السادة . في محيط التاريخ كما في محيطات الارض نوعان من التموجات . التموجات الصغيرة التي على السطح ، والتيارات القوية الدائمة المندفعة في الاغوار . وليس نظام الحكم الدكتاتوري في عصرنا هذا ، او ما عرفنا من امثاله في العصور السابقة ، الاَّ احد هذه التموجات الصغيرة على سطح التاريخ . اما التيار العظيم القوي في تاريخ الانسان ، فهو التيار السائر من الاستعباد للطبيعة ثم للكهان والملوك والطغاة ، نحو الحرية والكرامة . ان اتصال في سبيلها ينتظم حوادث التاريخ واذا كان قد اعتور هذا التيار المندفع ، تموجات على السطح غطت عليهِ وأخفتهُ عن الانظار ، فليس ثمة شكٌّ في ان التموجات زالت وهو باقٍ سائر الى الامام

هذا هو تراث المؤمنين بالدمقراطية . وهو تراث فخم . وهذه هي أهدافهم . وهي اهداف تلمع عند الفضاء الابعد . قد تقضي الاقدار — ونحن في غمار هذه الموجة الصغيرة التي تمر سطح التاريخ — ان تنصب الاعواد ويعلق بحبالها جماعة الاحرار . ولكنني لست أرى سبباً يدعوهم الى عقد الحبال بأيديهم . اما نحن في الشرق ، فلنا في الدين الاسلامي الحنيف ، والمسيحي الكريم المتقى من الشوائب أعلى مُثُل الدمقراطية من احترام لكرامة الانسان وفكره وخلقهِ . فالسيد المسيح انتقى تلاميذهُ من الصيادين والنبي العربي الكريم أتاح مكاناً في الذروة لمن يصل اليهِ بصادق ايمانهِ وكامل خلقهِ وحسن فكره وعملهِ . واذا كانت الدمقراطية ، من حيث هي النظام النيابي في الحكم ، جديدة القيام بيننا ، واذا كان طريق الدمقراطية الى السعادة الانسانية طريقاً وعراً ، يقتضي اليقظة الدائمة والجهد المستمر لانها التوازن الحيُّ الدقيق بين قوات المجتمع البشري ، فليكن سبيلنا الى ترسيخ قواعدها ، المثل الطيب ، والتعليم الصحيح ، وحماية الفكر الحر . ولنقوا ان الفكر الحر يمضي في نضاله يغلب ويغلب حتى يثبت على كرِّ الزمن ما فيهِ النفع او الحق او الصلاح . فجانبنا في هذا الصراع الدائر واضح وهو الوقوف الى جانب الحريات ، امزرها وندفع عنها ، وسيجيء يوم ، يجتاز فيهِ العالم هذه الفترة المريضة ، فتكون الموجة السطحية الطافية ، ويبدو أثر التيار العميق القوي ، وعندئذٍ نجني ثمار الكفاح